

GC(62)/COM.5/OR.7

تاريخ الإصدار: شباط/فبراير 2022

المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: الإنكليزية

الدورة العادية الثانية والستون

اللجنة الجامعة

محضر الجلسة السابعة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الخميس، 20 أيلول/سبتمبر 2018، الساعة 18/15

الرئيس: السيد غليندير ريباس (المكسيك)

المحتويات	الفقرات
بند جدول الأعمال ¹	
16	تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها (تابع)
	65-1

¹ الوثيقة GC(62)/17.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر. وينبغي أن تُرسل التصويبات إلى أمانة جهازي تقرير السياسات على العنوان التالي: Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, PO Box 100, 1400 Vienna, Austria؛ أو بالفاكس +43 1 2600 29108؛ أو بواسطة البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom. باستخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر

الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية

اليوراتوم

16- تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها (تابع) (GC(62)/COM.5/L.2 و GC(61)/RES/12)

1- قال نائب الرئيس، في تقريره عن المشاورات غير الرسمية التي عقدت تحت قيادته، إنّ تقدماً كبيراً قد أحرز في موضوع بالغ الحساسية. وقد تُوصِل إلى اتفاق هش على صياغة الفقرة 30 من مشروع القرارين بشأن الضمانات، بيد أن توافق الآراء لا يزال غير مضمون.

2- وقال ممثل النمسا إنّ مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(62)/COM.5/L.3 لا يصرون على إدراج الفقرات 33 و 36 و 37 أو على صياغة الفقرة 38 من ذلك النص. وبما أن هذه الفقرات تشكل التغييرات الجوهرية الوحيدة، التي أضيفت إلى قرار المؤتمر العام السابق بشأن الضمانات (GC(61)/RES/12) أو التي حذفت منه، وبما أنّ مشروع القرارين المقدمين متشابهان فيما عدا ذلك من الناحية الموضوعية باستثناء الفقرة 30، فيمكن بالتالي المضي في المناقشات على أساس ما يمثل فعلياً نص القرار GC(61)/RES/12، باستثناء فقرة واحدة لم يُتوصل إلى توافق في الآراء بشأنها بعد.

3- ورحب الرئيس بهذا الاقتراح ودعا إلى الإدلاء بالتعليقات على مشروع نص الفقرة 30 الذي تبلور أثناء المشاورات غير الرسمية، ونصه كما يلي: "ويلاحظ التقرير الذي قدّمه المدير العام إلى مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر 2018 عن الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة في تنفيذ نُهْج الضمانات على مستوى الدولة فيما يخصّ الدول الخاضعة للضمانات المتكاملة، ويطلبُ إلى المدير العام، مع وضع المسائل التي أثارها بعض الدول الأعضاء في الحسبان، أن يُبقي مجلس المحافظين على علم تام، من خلال تقارير إضافية يقدّمها في الوقت المناسب، كلاً ما اكتسبت الأمانة مزيداً من الخبرات في تنفيذ نُهْج الضمانات على مستوى الدولة، ولاسيما في الدول الخاضعة للضمانات المتكاملة، ويلاحظ أيضاً أنّ مواصلة صوغ نُهْج الضمانات على مستوى الدولة وتنفيذها تدريجياً فيما يخصّ دولاً أخرى قد يتطلبُ تنسيقاً وثيقاً وتشاوراً عن كثب".

4- وأثنى ممثل كندا على نائب الرئيس لجهوده وأعرب عن تأييده الاقتراح الذي قدمه ممثل النمسا، وقال إنه يمكنه قبول صياغة الفقرة 30 على النحو المنقح عليه مبدئياً خلال المشاورات غير الرسمية.

5- واقترح ممثل الصين إضافة عبارة "من دون المساس باتفاقات الضمانات الثنائية بين الدول الأعضاء والوكالة" في نهاية الفقرة 30.

6- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إنه على الرغم من أنه لا يسعى إلى عرقلة توافق الآراء بشأن صياغة الفقرة 30، فإن النهج العام للمسألة يثير القلق، لا سيما فيما يتعلق بالوضع القانوني لنُهْج الضمانات على مستوى الدولة. وإذا كانت هذه النُهج، كما ذكر مراراً، ليست إلا أداة داخلية تستخدمها الأمانة فحسب، فما من داع لدعوة المؤتمر العام لمناقشتها، ناهيك عن إعطاء تعليمات محددة للأمانة فيما يتعلق بتنفيذها وتطويرها. وفيما يتعلق بهذه المسألة الحساسة، فإن الدول الأعضاء تستحق إجابات على الأسئلة العديدة المثارة. وهناك حاجة إلى مزيد من المناقشة، بما في ذلك داخل مجلس المحافظين.

7- كما أشير إلى أن عدم تنفيذ نهج الضمانات على مستوى الدولة يشكل حالة عدم امتثال للالتزامات بموجب الضمانات؛ ومع ذلك، فإن الالتزام الوحيد المتعلق بالضمانات بالنسبة للدول الأعضاء هو إبرام اتفاقات الضمانات الشاملة وتنفيذها. والبروتوكولات الإضافية ملزمة فقط للدول التي وقعت عليها. وطلب الحصول على تأكيد

واضح من الأمانة بأن هذا هو الحال. وإذا كان الغرض من هذه النُهج هو منح الأمانة المزيد من الصلاحيات لتنفيذ الضمانات، فهذه مسألة أخرى، ولكن يجب ألا تصبح التزاماً قانونياً في حد ذاتها.

8- وردّ مدير شعبة المفاهيم والتخطيط بأن اتفاقات الضمانات والترتيبات الفرعية لتلك الاتفاقات هي الصكوك القانونية التي تحكم تنفيذ الضمانات بموجب اتفاقات الضمانات الشاملة. ولم تأتِ هذه النُهج لتحل محلها. وقد وصفت بأنها "داخلية" لتعكس حقيقة أنها تتعلق بالطريقة التي تقوم بها الأمانة بتنفيذ الضمانات بالنسبة لكل دولة، وفقاً لاتفاقات الضمانات الخاصة بكل دولة وترتيباتها الفرعية. والأمانة هي التي تحدد أفضل السبل للقيام بذلك - وهي العملية الموصوفة في الوثيقة التكميلية للتقرير المتعلق بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة.

9- ولم يترتب عن مفهوم مستوى الدولة، ولن يترتب عنه، إدراج أي حقوق أو التزامات إضافية من جانب الدول أو الوكالة، كما أنه لا ينطوي على أي تعديل في تفسير الحقوق والالتزامات القائمة. وواصلت الوكالة، لدى تنفيذها الضمانات، اتباع نهج تقنية وموضوعية تماماً. وتنفذ الضمانات بأكبر قدر من الفعالية عندما يتسنى للوكالة ولفرادى الدول الأعضاء العمل في جو من الثقة المتبادلة والتعاون. وستتساور الوكالة مع الدولة أو السلطة الإقليمية المعنية عند وضعها لنُهج الضمانات، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ تدابير الضمانات في الميدان، وعند الاقتضاء، سيكون لديها إجراءات مشتركة موضوعية لتوضيح كيفية تنفيذها لتلك التدابير. وتنفيذ الضمانات عمل متطور، ومن المهم أن تفهم الدول فهماً كاملاً المسائل المتعلقة بتنفيذ الضمانات، لا سيما من حيث علاقتها بالدول نفسها. وستواصل الوكالة المشاركة في حوار مفتوح ونشط مع الدول الأعضاء حول مسائل الضمانات. وبما أن الوكالة والدول الأعضاء تكتسب خبرة أكثر في تنفيذ الضمانات، فإن الوكالة ترمع إصدار تقارير دورية.

10- والوكالة ملتزمة بمواصلة التواصل مع الدول الأعضاء بشأن نهج الضمانات على مستوى الدولة ومسائل الضمانات الأخرى، بما في ذلك من خلال المشاورات الثنائية والاجتماعات التقنية. ومع اكتساب الأمانة المزيد من الخبرة في السنوات القادمة، فإنها ستواصل تقديم التقارير في هذا الصدد.

11- وشدد ممثل جمهورية إيران الإسلامية على أنه أثار هذه المسألة ليس فيما يتعلق ببلده، الذي ينفذ نظام تحقق قوياً للغاية، ولكن كمسألة مبدأ. وفي ضوء التأكيدات التي قدمتها الأمانة، أعرب عن رضاه عن أنّ أي تفسير لنهج مستوى الدولة كالتزام قانوني لا يمثل وجهة النظر الرسمية للوكالة أو جهازي تقرير السياسات التابعين لها.

12- وأعرب ممثل المكسيك عن تقديره لجهود نائب الرئيس وتأييده للفقرة 30 كما هي.

13- وناشد الرئيس ممثل الصين الموافقة على الفقرة 30 بصيغتها المنقحة.

14- وقال ممثل الصين إنه ملزم بالتصرف وفقاً لما لديه من تعليمات.

15- وقال الرئيس إنه سيعلق الاجتماع لإجراء مشاورات قصيرة.

وعُلقت الجلسة الساعة 18/45 واستؤنفت الساعة 19/00.

16- واقترح الرئيس، لأسباب تتعلق بالتحريير، تعديل الصياغة الإضافية التي اقترحها ممثل الصين لتصبح "وينبغي الاضطلاع بذلك من دون المساس باتفاقات الضمانات الثنائية المعقودة بين الدول والوكالة". والتمس آراء اللجنة بشأن إضافة النص بهذه الصيغة.

17- وطلب ممثل الاتحاد الروسي توضيحاً بشأن ماهية التحسين الذي تضيفه العبارة الإضافية على النص ككل، مع تشديده على أنه يجوز تمامًا لأي دولة عضو أن تقترح تعديلاً على مشاريع القرارات، ومع عدم اعتراضه على جوهر الاقتراح الذي قدمه ممثل الصين.

18- وسأل ممثل السويد عما إذا كانت هناك أي اتفاقات ضمانات غير ثنائية.

19- وقال مدير شعبة المفاهيم والتخطيط أن لدى الوكالة بعض اتفاقات الضمانات المتعددة الأطراف، على سبيل المثال مع المفوضية الأوروبية.

20- وقال ممثل الصين إنه يود، بغية التوصل إلى توافق في الآراء، تعديل الإضافة المقترحة لتصبح "في نطاق اتفاقات الضمانات الثنائية وغيرها التي تعقدها الدول". وينبغي إدراج النص الجديد بعد عبارة "دولاً أخرى".

21- وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن تفضيله للاقتراح الأصلي الذي قدمه ممثل الصين. ويمكن معالجة النقطة التي أثارها ممثل السويد بمجرد إدراج عبارة "وغيرها" بين "ثنائية" و "اتفاقات الضمانات" في ذلك النص الإضافي المقترح، بدلاً من تعريض توافق الآراء للخطر بشأن هذه الفقرة الدقيقة التوازن.

22- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه إذا كان أي من الاقتراحين مقبولاً للجنة، فإنه سيكون على استعداد لتأييده لصالح توافق الآراء.

23- وقال ممثل فرنسا إن النص الإضافي المقترح، بصيغته الحالية، يصف، من دون قصد، هيئات مثل يوراتوم، التي هي طرف في اتفاق ضمانات متعدد الأطراف مع الوكالة، كدول. وقد يكون من الأدق القول "وينبغي أن يتم ذلك من دون المساس باتفاقات الضمانات الثنائية بين الدول والوكالة واتفاقات الضمانات الأخرى"، ولكن الحلول الأخرى ستكون موضع ترحيب.

24- وطلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية وقتاً للنظر في التعديل البديل الذي اقترحه ممثل فرنسا.

وعُلتت الجلسة الساعة 19/15 واستؤنفت الساعة 19/25

25- وقال الرئيس إن ثمة مخاوف أعرب عنها أثناء تعليق الجلسة بشأن الصياغة التي اقترحها ممثل فرنسا.

26- وقال ممثل فرنسا إن الغرض من الاقتراح كان توضيحاً بسيطاً، ولكنه سيسحبه من أجل التوافق.

27- وأوضح ممثل جمهورية إيران الإسلامية، مشيراً إلى تعليقاته السابقة، أنه ينبغي إضافة عبارة "ويقر بأنه، نظراً لاختلاف وجهات النظر حول الخطوات الإضافية في عملية صوغ نهج الضمانات على مستوى الدولة وتنفيذها، فسيتواصل النظر في المسائل المتعلقة بهذه النهج" في نهاية الفقرة 30.

28- وقال ممثل الصين، لأسباب سياسية، إن الصياغة التي اقترحها وسحبها فيما بعد ممثل فرنسا كانت في الواقع أفضل من اقتراحه، لأنها تعني التفريق في النص بين مفهومي الاتفاقات الثنائية واتفاقات الضمانات الأخرى.

29- واقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الصيغة التالية بديلاً: "وينبغي أن يُضطلع بذلك من دون المساس بأية اتفاقات ضمانات مع الوكالة".

30- وأصرَّ ممثل الصين على إدراج كلمة "ثنائية".

31- وتساءل ممثل السويد عما إذا كانت عبارة "اتفاقات ثنائية أو أي اتفاق ضمانات أخرى" مقبولة لممثل الصين.

32- وقال ممثل الصين إنه ليس في وضع يسمح له بإبداء المرونة.

33- واقترح ممثل كندا أن عبارة "وينبغي أن يضطلع بذلك من دون المساس باتفاقات الضمانات الثنائية بين الدول والوكالة واتفاقات الضمانات الأخرى ذات الصلة" ربما تفي بمتطلبات الصين.

34- وأعرب ممثلو المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا عن تأييدهم لهذا الاقتراح.

35- وتساءل ممثل جمهورية إيران الإسلامية عما إذا كانت هناك فئات مختلفة من اتفاقات الضمانات بخلاف تلك المبرمة بين الدول والوكالة، على النحو الذي تدل عليه الصياغة المعدلة التي اقترحها ممثل كندا.

36- وردَّ رئيس قسم عدم الانتشار وتقرير السياسات في مكتب الشؤون القانونية بأن الوكالة قد أبرمت اتفاقات ثلاثية واتفاقات إقليمية مع يوراتوم، على سبيل المثال.

37- وأكد ممثل جمهورية إيران الإسلامية على ضرورة أن يشير النص الإضافي المقترح بشكل لا لبس فيه إلى حقيقة أن اتفاقات الضمانات، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، قد أبرمت بين الوكالة وكيانات أخرى.

38- وقال ممثل المملكة المتحدة، وأيده في ذلك ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، إن التوازن الدقيق الذي تُوصِّل إليه بشأن الفقرة 30 قد أصبح هشاً بشكل متزايد. وقد يفضي تعديل النص مرة أخرى إلى حالة لا يمكن فيها التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع القرار. وحثَّ ممثل إيران على سحب اقتراحه. وأخذ المجلس علماً بالوثيقة التكميلية في عام 2014، ولا ينبغي للمؤتمر العام أن يسعى إلى إعادة تفسير إجراء اتخذه المجلس.

39- وقال ممثل السويد، مشيراً إلى النص الإضافي الذي اقترحه ممثل إيران، إن الحاجة إلى مزيد من المشاورات والإبلاغ بشأن نُهج مستوى الدولة منصوص عليها بالفعل في الفقرتين 24 و 28 من القرار GC(61)/RES/12، الذي شكل الأساس لمشروع القرار الحالي، وفي المسودة الحالية للفقرة 30.

40- وجدد ممثل أستراليا، مرحباً بالاقتراح المتعلق بالصياغة الذي قدمه ممثل كندا، النداءات الموجهة إلى ممثل إيران لسحب تعديله المقترح، حيث إن الأفكار التي يتضمنها منصوص عليها بشكل كافٍ في أجزاء أخرى من النص.

41- وسأل الرئيس ممثل إيران عما إذا كان على استعداد لسحب تعديله، على أساس أن ما أبداه من انشغالات سوف ترد في تقرير الرئيس إلى المؤتمر العام.

42- وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إن وفده قد تحلى بأقصى درجات المرونة والشفافية أثناء المناقشات بشأن الفقرة 30 ومشروع القرار ككل. وقد قدم اقتراحه في الأصل خلال المشاورات غير الرسمية في اليوم السابق. وبينما كانت المسائل الأخرى التي أثّرت خلال تلك المشاورات موضع خلاف، فإن الاقتراح المعني كان بناءً وبسيطاً ولم يكن مدفوعاً بأي غرض سياسي، علاوة على أنه لم يمس جوهر مشروع القرار. وينبغي على الأقل مناقشته.

43- ولا تشير الفقرة 28 من القرار GC(61)/RES/12 على وجه التحديد إلى نهج الضمانات على مستوى الدولة: بل إنها تغطي المسائل الواقعة في سياق الضمانات العامة. وتشير عبارة "الحوار المفتوح مع الدول" في تلك الفقرة إلى حوار ثنائي بين الدول والوكالة، ولكن في سياق نهج الضمانات على مستوى الدولة، هناك حاجة أيضاً إلى مناقشات متعددة الأطراف، على سبيل المثال داخل مجلس المحافظين. ومن أجل التوصل إلى توافق في الآراء، اقترح، بدلاً من اقتراحه الأصلي، إدراج عبارة "المزيد من المشاورات داخل مجلس المحافظين و" في الفقرة 30 قبل عبارة "تقارير إضافية يقدّمها في الوقت المناسب". وحضّ الآخرين على إبداء درجة مماثلة من المرونة.

44- وشكر الرئيس ممثل إيران على ما أبداه من استعداد لتقديم التنازلات.

45- وقال ممثل الصين إنه بعد إجراء مزيد من المشاورات مع حكومته، تلقى تعليمات بالعودة إلى عبارة "وينبغي أن يضطلع بذلك من دون المساس باتفاقات الضمانات الثنائية بين الدول والوكالة".

46- ورحب ممثل كندا بهذه العلامة على التقدم، مشيراً إلى أنها قد تفتح الطريق للاتفاق على الصياغة التي اقترحتها ممثل إيران وتوافق الآراء بشأن مشروع القرار ككل.

47- وقال ممثل البرازيل إن العودة إلى الصياغة التي اقترحتها في الأصل ممثل الصين لن تحل مشكلة عدم الدقة في المعنى التي ترتبت عنها حين أشارت فقط إلى اتفاقات الضمانات الثنائية بين الدول والوكالة. كما تجب الإشارة إلى اتفاقات الضمانات الثنائية والمتعددة الأطراف بين الوكالة والكيانات الأخرى.

48- ورحب ممثل المملكة المتحدة بالمرونة التي أبدتها ممثل إيران ولكنه كرر دعوته إلى عدم الإخلال بالتوازن الدقيق الذي توصل إليه بشأن الفقرة 30 في المشاورات غير الرسمية.

49- ورحب بعقد مزيد من الاجتماعات التقنية، جنباً إلى جنب مع المعلومات التي تقدمها الأمانة، بشأن تنفيذ مفهوم مستوى الدولة من خلال نهج الضمانات على مستوى الدولة؛ بيد أنّ إدخال مفاهيم جديدة من شأنها أن تمس باعتراف مجلس المحافظين بمفهوم مستوى الدولة، كما هو معروض في الوثيقة GOV/2014/41، لا مكان له في المناقشات الحالية.

50- وأعرب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية عن رأي مفاده أن الاقتراح الذي قدمه ممثل إيران لا تدعو إليه الحاجة، بالنظر إلى الإشارة الموجودة في الفقرة 30 إلى إبقاء مجلس المحافظين على اطلاع تام. وفصلت فقرات أخرى من مشروع القرار الطرق المختلفة التي يمكن للأمانة إطلاع الدول الأعضاء بها.

51- واقتراح الرئيس تعليق الجلسة للتشاور.

وعُلت الجلسة الساعة 20/25 واستؤنفت الساعة 20/50

52- واقتراح الرئيس، عقب المشاورات، تعديل النص الإضافي المقترح إدراجه في نهاية الفقرة 30 ليصبح نصه كما يلي: "وينبغي أن يضطلع بذلك من دون المساس باتفاقات الضمانات الثنائية بين الدول والوكالة، فضلاً عن اتفاقات الضمانات الأخرى مع الوكالة".

53- وشكر ممثل البرازيل الرئيس والأمانة على جهودهما لإيجاد الصياغة المناسبة، وقال إنه يمكنه قبول اقتراح الرئيس، حيث أصبح النص الآن دقيقاً من الناحية القانونية.

54- واعتبر الرئيس أن التعديل الذي اقترحه مقبول للجنة.

55- فأثفقَ على ذلك.

56- واقتراح الرئيس كذلك إدراج عبارة "لنتناقشها الدول الأعضاء" بعد "تقارير إضافية يقدمها في الوقت المناسب" في الفقرة السابقة. وتشير المشاورات غير الرسمية إلى أن هذا الإدراج سوف يعالج الشواغل التي أعرب عنها ممثل إيران.

57- وشكر ممثل هولندا وفد إيران على ما تحلى به من مرونة.

58- وأعرب ممثل كندا، الذي رحب أيضاً بما أبدى من مرونة، عن تأييده للإضافة المقترحة.

59- وقال ممثل نيوزيلندا، معرباً عن تقديره للمرونة التي أبدت، إنه ينبغي إدراج فاصلة بعد عبارة "المسائل التي أثارها بعض الدول الأعضاء".

60- ووافق ممثل جمهورية إيران الإسلامية على هذا التغيير التحريري.

61- واعتبر الرئيس أن الفقرة 30، بصيغتها المعدلة، مقبولة للجنة.

62- وقد تقرّر ذلك.

63- كما اعتبر الرئيس أن اللجنة وافقت على توصية المؤتمر العام باعتماد نص القرار GC(61)/RES/12، بعد أن أدخلت عليه التحديثات التقنية اللازمة وتعديل الفقرة 30 بصيغتها التي اتفق عليها للتو، باعتباره قرار اللجنة بشأن الضمانات للعام الحالي.

64- وقد تقرّر ذلك.

65- وأشار الرئيس إلى أن عمل اللجنة قد اكتمل الآن، فأعرب عن تقديره لجميع الذين يسروا مداولاتها، لا سيما نائب الرئيس، وأثنى على ما سادها من روح التعاون.

رُفعت الجلسة الساعة 20/55.